

# الكرامة لا العوز

"خطة إنقاذ اقتصادي للجميع" لمعالجة أزمة فيروس كورونا وإعادة بناء عالم أكثر مساواة.

يُظهر تحليل جديد أنّ الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا يمكن أن تدفع بأكثر من نصف مليار شخص في برازيل الفقر ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وواسعة النطاق. يؤثر هذا الفيروس فينا جميعاً، ولا يُستثنى الأشخاص ولا رؤساء الوزراء، ولكن المساواة تنتهي هنا. وبالنظر إلى أوجه انعدام المساواة الشديد بين الأغنياء والفقرا، وبين الدول الغنية والفقيرة، وبين النساء والرجال، فإنّ هذه الأزمة ستسبّب معاناة هائلة.

لا يمكننا التغلب على هذا الفيروس إلا من خلال وحدتنا. ويجب على البلدان النامية أن تعمل على حماية شعوبها، وأن تطالب الدول الغنية باتخاذ إجراءات لدعمها. ويتعين على حكومات البلدان الغنية أن تقدم مساعداتها على نطاق واسع - بقيادة مجموعة العشرين. تضع هذه الورقة خطة إنقاذ اقتصادي للجميع على حجم الأزمة، لحشد ما لا يقل عن 2.5 تريليون دولار للتصدي للوباء ومنع الاتهامات الاقتصاديات العالمى. ويجب أن تعطى الأولوية لمساعدة الناس مباشرةً: من خلال تقديم هبات نقدية لجميع الذين يحتاجون إليها. ويمكن أن يمول كلفة هذا الإجراء التعليق الفوري لمدفوعات ديون البلدان الفقيرة، مقترباً بحافر اقتصادي لمرة واحدة من جانب صندوق النقد الدولي وزيادة في المساعدات والضرائب.

"إذا أغلقنا المدن ... سوف ننقد [الناس] من فيروس كورونا من جهة، ولكنهم سيهلكون جوغاً من جهة أخرى".  
 عمران خان، رئيس وزراء باكستان<sup>1</sup>

"فيروس كورونا أينما حلّ هو تهديد للناس في كل مكان".  
إلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا السابقة<sup>2</sup>

"إن الخيارات التي نتخذها اليوم ستؤثر في شكل مجتمعنا واقتصادنا وصحتنا ومناخنا لعقود قادمة. نحن، الموقعين أدناه، ندعوا إلى استجابة عالمية موحدة لجائحة كورونا هذه من أجل ضمان الانتعاش العادل والانتقال إلى مستقبل أفضل لمن هم في أمس الحاجة إليه في أعقاب هذه الأزمة".

رسالة مشتركة من المجتمع المدني بشأن مبادئ الانتعاش العادل<sup>3</sup>

تعاني جميع بلدان العالم من صدمة اقتصادية نتيجةً للأزمة فيروس كورونا، ويجب على جميع الحكومات أن تعمل الآن لحماية شعوبها من العوز. وما لم تُتخذ إجراءات واسعة النطاق لدعم الاقتصادات البلدان النامية، يمكن أن تدفع الأزمة بما يصل إلى نصف مليار شخص في برازيل الفقر<sup>4</sup>. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع مكافحة الفقر بعقد من الزمن، وفي بعض الحالات بما يصل إلى 30 عاماً<sup>5</sup>.

وإذا لم تُتخذ الإجراءات الالزامية، يمكن أن يقتل الفيروس ما يقرب من 40 مليون شخص<sup>6</sup>. إلا أن الدمار لن يتوقف عند هذا الحد. ففي جميع أنحاء العالم، يؤثر الفيروس تأثيراً اقتصادياً هائلاً مع توقف الاقتصادات عن العمل في محاولة لوقف انتشار المرض. ويُحتمل وفق تقديرات منظمة العمل الدولية فقدان 25 مليون وظيفة، ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقة أكبر من ذلك بكثير<sup>7</sup>. ويُسبّب حظر التجول والإغلاق مصاعب اقتصادية لا توصف. ومن المتوقع أن يخسر العمل ما يصل إلى 4.4 تريليون دولار من الدخل<sup>8</sup>. وفي بلدان مثل كينيا وكمبوديا، يُطلب من عشرات الآف عمال المصانع والمزارع البقاء في منازلهم<sup>9</sup>. وستكون النساء هي الأشد تضرراً، لكونهن أكثر عرضة للمشاركة في وظائف غير رسمية وغير دائمة. لقد سبق أن حذر صندوق النقد الدولي من أن العالم يتوجه نحو ركود يفوق ذلك الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008<sup>10</sup>.

ويجب على حكومات البلدان النامية أن تعمل الآن لحماية شعوبها. وفي كثير من الأحيان، يخذل القادة مواطنيهم، ويكون أداء حكمهم سيئاً ويتورّطون في الفساد ويخفون في تقديم الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيهم وفي حمايتها من خلال المدفوعات النقدية وفي معالجة أوجه انعدام المساواة الهائلة. وسيكمل استمرار جميع هذه الأشكال من الفشل في مواجهة هذه الأزمة إزهاق ملايين الأرواح.

كما يجب على حكومات البلدان النامية أن تتوحد في مطالبة مجموعة العشرين والدول الغنية باتخاذ إجراءات. ويتعين على حكومات البلدان الغنية أن تجد الموارد الالزامية لمساعدة البلدان النامية على تجنب هذه الكارثة. هذا هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به كما أنه في مصلحة هذه الأخيرة؛ فحيثما حلّ فيروس كورونا هو تهديد للناس في كل مكان.

وفي اجتماعات الربيع القادمة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين، يجب أن تُتخذ مجموعة العشرين وغيرها من القادة إجراءات فورية من شأنها أن تقطع شوطاً بعيداً على طريق التخفيف من الآثار الاقتصادية وتقييم المساعدة المباشرة للناس العاديين الذين ضربتهم هذه الأزمة بشدة. وتدعى منظمة أوكسفام إلى وضع خطة إنقاذ اقتصادي للجميع.

يعمل ميكا يوليوانغو سائق أجرة في نايروبى. لديه ثلاثة أطفال أخراهم هي براشيس، طفلة حديثة الولادة ولدت في كانون الأول/ديسمبر 2019. وقد أثر إغلاق المطار وانهيار السياحة في عمل ميكا بشدة. أغلاقت جميع البارات والمطاعم الآن، وفرض حظر التجول من الساعة 7 مساءً حتى الساعة 5 صباحاً. لم يكن يعمل ميكا منذ ثلاثة أسابيع، وكان من المقرر أن يدفع إيجاره في 30 آذار/مارس، ولكنه لم يتمكن من ذلك. يقول إن مالك العقار يتقىم الأمر حتى الآن، لكنه لا يعرف إلى متى. وبحسب ميكا: "سيجّوّ عنا هذا الفيروس قبل أن يصيّبنا".

تعمل السيدة دايان نادلة في مطعم في مدينة جاكسون، بولاية ميسسيسيبي، منذ 43 عاماً. وهي تعيل ابنها وحفيدتها وابن حفيدها. أغلق المطعم الذي تعمل فيه منذ أوائل شهر آذار/مارس. وها نهاية الشهر قد حانت وهي لا تملك أى رصيد في المصرف. تقول: "لقد أصابنا الدمار. العديد منا دائمًا عرضة للطرد من منازلنا إذا تخلفنا عن سداد الإيجار شهرًا واحدًا، وأن يرمي بنا في الشارع، من غير مأوى ولا طعام".

تاراواتي عاملة خدمة منزلية تبلغ من العمر 35 عاماً وتعيش في منطقة شري نيفاس بوري في جنوب دلهي وهي أم لسبعة أطفال. يعمل زوجها إسکافياً لكنه لم يتمكن من كسب روبية واحدة منذ بدأ الإغلاق في دلهي بسبب فيروس كورونا. كما يعمل ثلاثة من أولادها في جمع القمامات، لكنهم أيضًا يجلسون في المنزل الآن. لا تملك عائلتها مالاً لشراء الطعام وبات إيجار منزلهم مستحثّ وهم غير قادرين على سداده. تقول تاراواتي: "يدمّر هذا الفيروس حياتنا حقًا".

على الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تحشد ما لا يقل عن 2.5 تريليون دولار لدعم البلدان النامية في وقف هذه الجائحة ومنع انهيار الاقتصاد العالمي. ويجب أن يجري ذلك بطرق تدعم عقداً اجتماعياً جديداً بين الشعوب والحكومات والسوق وتحدد بشكل جزئي من انعدام المساواة وثرسي الأسس لاقتصاد أكثر إنسانية. إن الخيارات التي يجري اتخاذها الآن ستكون لها آثار عميقية في مستقبلنا الجماعي. ويمكنها أن ترسّي الأسس لعالم أكثر مساواة ونسوية واستدامة، أو يمكنها أن تعجل انعدام المساواة ودمار البيئة.

ومع كلّ عمليات الإنقاذ المالي، في الدول الغنية والفقيرة، علينا أن نتعلم من الأزمة المالية لعام 2008، حين ركزت حزم الإنقاذ على إنقاذ المصارف وليس على دعم الناس العاديين. عوضاً عن ذلك، يجب علينا هذه المرة العمل بطرق تهدف مباشرة إلى دعم أقران الناس وليس إنقاذ الشركات الكبرى فقط. وينبغي ألا تدفع كلفة هذه الإجراءات من خلال عقد قايس جديد من التكشف، وإنما عن طريق زيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية للشركات الكبرى أو الشركات التي لا تخضع للضرائب، وعلى أنشطة المصارف المالية وعلى أغنى الناس في مجتمعاتنا.

ستتألف خطة منظمة أو كسفام للإنقاذ الاقتصادي للجميع من ستة إجراءات.

#### الإجراءات الالزامية الآن لمساعدة الأشخاص والشركات:

1. تقديم الهبات المالية لجميع المحتججين إليها. ينبغي للبلدان أن تعطي الأولوية لزيادة ضخمة في استحقاقات الحماية الاجتماعية، وتوفير هبات مالية جماعية لتمكين الناس من البقاء على قيد الحياة، وتقديم مساعدات للعمال من أجل عدم انهيار الأعمال التجارية.

2. الإنقاذ المالي المسؤول للشركات. يجب إعطاء الأولوية لدعم الأعمال التجارية الصغيرة ذات القدرة الأدنى على التعامل مع الأزمة. وينبغي أن تكون عمليات إنقاذ الشركات الكبرى مشروطة باتخاذ تدابير لدعم مصالح العمال والمزارعين وداعيي الضرائب وبناء مستقبل مستدام.

#### الإجراءات الالزامية لتأمين كلفة هذا الدعم:

1. تعليق الديون والإغاثة. ينبغي تعليق جميع مدفوعات ديون البلدان النامية لمدة سنة، أو إلغاؤها وفق الاقتضاء.

2. إصدار حقوق سحب خاصة. يجب على صندوق النقد الدولي أن يصدر تريليون دولار من حقوق السحب الخاصة باعتبارها حافزاً اقتصادياً عالمياً لمرة واحدة.

3. زيادة المساعدات الآن. يجب على الدول الغنية أن تزيد فوراً من المساعدات لدعم الدول الأشد فقرًا، والوفاء بالتزامها بنسبة 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي الآن، بما في ذلك من خلال سداد حصتها العادلة لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لفيروس كورونا المستجد<sup>11</sup>.

4. إعتماد ضرائب التضامن في حالات الطوارئ. حشد أكبر قدر ممكن من الإيرادات من خلال فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية، وعلى أغنى الأفراد، وعلى منتجات المصارف المالية والأنشطة التي لها تأثير سلبي في البيئة.

# تفاقم الفقر: الأثر الاقتصادي المدمر لأزمة فيروس كورونا

يبو أن الأزمة الاقتصادية التي باتت تتكشف بسرعة أعمق من الأزمة المالية التي اجتاحت العالم في عام 2008. في تحليل جديد نشره المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة (UNU-WIDER)، قدر أندي سومنر وإدواردو أورتيز خواريز من جامعة كينغز بلندن وكرييس هو من الجامعة الوطنية الأسترالية أن حوالي نصف مليار إنسان - أي ما يعادل 8% من سكان العالم - قد يسقطون في دائمة الفقر.<sup>12</sup>

وقدمو، في تحليلاتهم، تقديرات للأثر المحتمل لفيروس كورونا في الفقر النقي العالى على المدى القصير، استناداً إلى خطوط الفقر التي حدّها البنك الدولى، وهي 1.90 دولار و 3.20 دولار و 5.50 دولار عن اليوم و انكماش دخل الأسر أو استهلاكها للفرد الواحد. وتبين هذه التقديرات أنه بغض النظر عن السيناريو، يمكن أن يزداد الفقر العالمي لأول مرة منذ عام 1990، ويمكن أن تمثل هذه الزيادة، تبعاً لخط الفقر المستخدم، انعكاساً للتقدم الذي أحرزه العالم في مجال الحد من الفقر طول ما يقرب من عقد من الزمن. وفي ظل السيناريو الأكثر خطورة، المتتمثل في انكماش الدخل بنسبة 20% في المئة، يمكن أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر بمقدار 420 مليون إلى 580 مليون شخص، مقارنة بأحدث الأرقام الرسمية المسجّلة لعام 2018.

الجدول 1: آثار فيروس كورونا في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

فقراء إضافيون (مليون)				عدد الفقراء عند حد 1.90 دولار (مليون)					مجموع
%20	إصابة 10%	إصابة 5%	إصابة 20%	%	إصابة 10%	إصابة 5%	الوضع الراهن	الوضع الراهن	
60.6	23.2	10.1	107.6	70.2	57.1	47.0	47.0	47.0	شرق آسيا والمحيط الهادى
6.0	2.4	1.1	13.8	10.2	9.0	7.8	7.8	7.8	أوروبا وأسيا الوسطى
13.1	5.5	2.6	38.5	30.8	27.9	25.3	25.3	25.3	أمريكا اللاتينية والカリبى
12.3	5.1	2.2	26.4	19.1	16.3	14.1	14.1	14.1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
0.6	0.2	0.2	8.2	7.9	7.8	7.7	7.7	7.7	دخل مرتفع آخر
229.8	95.9	44.5	445.1	311.2	259.8	215.2	215.2	215.2	جنوب آسيا
111.9	53.0	26.3	531.5	472.6	445.9	419.6	419.6	419.6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
<b>434.4</b>	<b>185.3</b>	<b>87.0</b>	<b>1,171.1</b>	<b>921.9</b>	<b>823.7</b>	<b>736.7</b>	<b>736.7</b>	<b>736.7</b>	<b>المجموع العالمي</b>
فقراء إضافيون (مليون)				عدد الفقراء عند حد 3.20 دولار (مليون)					مجموع
%20	إصابة 10%	إصابة 5%	إصابة 20%	%	إصابة 10%	إصابة 5%	الوضع الراهن	الوضع الراهن	
162.4	72.1	33.8	416.4	326.1	287.8	254.0	254.0	254.0	شرق آسيا والمحيط الهادى
13.8	6.1	2.9	41.3	33.6	30.3	27.4	27.4	27.4	أوروبا وأسيا الوسطى
32.1	13.8	6.4	98.6	80.2	72.8	66.4	66.4	66.4	أمريكا اللاتينية والカリبى
35.1	15.8	7.1	90.6	71.3	62.6	55.5	55.5	55.5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
1.7	0.9	0.4	12.0	11.2	10.6	10.3	10.3	10.3	دخل مرتفع آخر
279.6	137.7	67.3	1,126.7	984.8	914.4	847.1	847.1	847.1	جنوب آسيا
87.0	43.7	21.6	762.8	719.5	697.3	675.8	675.8	675.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
<b>611.8</b>	<b>290.1</b>	<b>139.4</b>	<b>2,548.4</b>	<b>2,226.6</b>	<b>2,075.9</b>	<b>1,936.5</b>	<b>1,936.5</b>	<b>1,936.5</b>	<b>المجموع العالمي</b>
فقراء إضافيون (مليون)				عدد الفقراء عند حد 5.50 دولار (مليون)					مجموع
%20	إصابة 10%	إصابة 5%	إصابة 20%	%	إصابة 10%	إصابة 5%	الوضع الراهن	الوضع الراهن	
239.8	111.0	53.7	950.5	821.6	764.3	710.6	710.6	710.6	شرق آسيا والمحيط الهادى

30.5	13.1	6.2	99.6	82.2	75.4	69.2	أوروبا وأسيا الوسطى
54.3	25.8	12.5	216.3	187.8	174.6	162.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
44.9	21.6	10.3	198.4	175.1	163.8	153.5	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
4.7	2.1	0.5	20.5	18.0	16.4	15.9	دخل مرتفع آخر
128.8	67.9	35.0	1,551.2	1,490.3	1,457.4	1,422.4	جنوب آسيا
44.6	23.2	11.8	897.5	876.0	864.7	852.9	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
<b>547.6</b>	<b>264.5</b>	<b>130.0</b>	<b>3,934.1</b>	<b>3,651.0</b>	<b>3,516.5</b>	<b>3,386.5</b>	<b>المجموع العالمي</b>

المصدر: المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هالسيني، أ. سونمنر، وو. هوبي وأ. أورتيلز خواريز (2020)

## الإطار 2: ما هو المبلغ المطلوب الآن لدعم البلدان النامية؟

يجب تأمين 2.5 تريليون دولار بالحد الأدنى. وقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية<sup>13</sup> (UNCTAD) إلى تقديم 2.5 تريليون دولار لإفاذ اقتصادات البلدان النامية. وستتألف هذه الاستراتيجية من تريليون دولار من لخفيف عبء الديون، وتريليون دولار من السيولة الإضافية التي يجري حشدتها من خلال حقوق سحب خاصة و500 مليار دولار من المساعدات لدعم النظم الصحية في البلدان النامية. وقد دعت منظمة أوكسفام<sup>14</sup> إلى تقديم مساعدات لمساعدة الإنفاق الصحي لأكثر 85 بلداً في العالم، وهو ما سيكلف 160 مليار دولار. وقالت كريستالينا جورجيفا، المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي، إن الأسواق الناشئة ستحتاج إلى دعم قدره 2.5 تريليون دولار<sup>15</sup>. وقد كتب عشرون خبيراً، من بينهم أربعة حائزين على جائزة نobel، منهم جوزيف ستيفانيز واللورد نيكولاوس ستيرن وسبعة من كبار الاقتصاديين من البنك الدولي ومصارف إثنين آخرين، إلى قادة مجموعة العشرين محدرين من "آثار صحية واجتماعية لا يمكن تصورها" ودعوا إلى "حشد تريليونات الدولارات"<sup>16</sup>.

إن استثمارات بهذا الحجم هي وحدها التي ستجلب العالم كсадاً سيكون أكثر كلفة من الناحية الاقتصادية وسوف يسبّب معاناة هائلة. ويمكن أن تؤدي خطوات مثل إصدار حقوق سحب خاصة، وهي نوع من العملات العالمية (الموضحة في إطار النقطة الرابعة أدناه)، إلى تحفيز الاقتصاد العالمي بسرعة. وقد أظهرت البلدان الغنية أنها تستطيع في هذا الوقت من الأزمة حشد تريليونات الدولارات لدعم اقتصادها. وإذا لم تستطع البلدان النامية أيضاً مكافحة الآثار الصحية والاقتصادية، فستستمر الأزمة ما يؤدي إلى ضرر أكبر لجميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء.

حتى الأمراء ورؤساء الوزراء يصابون بالفيروس الذي لا يميّز بين غني وفقير، إلا أن المساواة تنتهي عند هذا الحد. ومن المرجح أن يكون العاملون في وظائف رسمية مضمونة أفضل حالاً من غيرهم، وأن يتمتعوا بحماية فاعلة كعمال مثل بدل الإجازات المرضية، وأن يكون لديهم مذكرة، وأن يكونوا قادرين على الحجر الصحي في منزل آمن متصل بالإنترنت مع مواصلة العمل وتعليم أطفالهم عن بعد.

أما أفراد الناس، الذين يعيشون يوماً بيوم فلا يملكون القدرة على أخذ إجازة من العمل أو على تخزين المؤن. وفي جميع أنحاء العالم، يرسل الملايين من العمال إلى منازلهم بسبب إغلاق الشركات. ويعمل ملياراً شخصاً في القطاع غير الرسمي الذي لا يؤمن لهم بدل إجازات مرضية<sup>17</sup>. ويمثل العمل غير الرسمي 90 في المائة من العمالة في البلدان النامية (المنخفضة الدخل) و67 في المائة في البلدان الناشئة (البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى) و18 في المائة في البلدان المتقدمة (المترنعة الدخل)<sup>18</sup>. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يبلغ معدل العمالة غير الرسمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 53 في المائة، الأمر الذي يعني أن ما يقرب من 140 مليون عامل يعملون في وظائف غير مستقرة<sup>19</sup>.

و غالباً ما تعمل النساء في القطاع غير الرسمي، ومن الأرجح أنهن لا يمتنعن بأي حقوق في العمل<sup>20</sup>. وفي أفراد البلدان، تعمل 92 في المائة من العاملات في وظائف غير رسمية<sup>21</sup>. وحتى في أغنى البلدان، وبعد سنوات من الهجمات على حقوق العمال والنمو في عدد الوظائف غير المستقرة، لا يستطيع العمال الفقراء أن يأخذوا إجازات. ولا خيار أمام سائقي سيارات الأجرة، سواء في شيكاغو أو القاهرة، سوى الذهاب إلى العمل إذا كانوا يريديون إعالة أسرهم، خاصة إذا بدأ سعر المواد الغذائية وغيرها من الضروريات في الارتفاع. أما عمال الفنادق، وعمال النظافة البلدية، وسائقو التوصيل، والتوادل في المطاعم، وعمال المتاجر، وأصحاب محلات التجارية، والبائعون في الأسواق، وحرّاس الأمن والبائعون المسؤولون فلا يملكون ترف العمل من منازلهم. وسيتأثر المهاجرون تأثراً شديداً لأنهم كثيراً ما يُستبعدون من شبكات الأمان المتاحة للمواطنين<sup>22</sup>.

كما تتفق سلاسل الإمداد العالمية التباطؤ الافتراضي في جميع أنحاء العالم. فقد سحب المستثمرون 83 مليار دولار من الأسواق الناشئة منذ بداية الأزمة، وهو أكبر هروب تدفق لرأس المال جرى تسجيله على الإطلاق<sup>23</sup>. وكان فقدان الوظائف يحصل حتى قبل أن يدخل الإغلاق حيز التنفيذ. ففي كينيا مثلاً، يشكل تصدير الزهور صناعة رئيسية تشكل تجارة الزهور صناعة تصدير رئيسية، تعمل فيها غالبية من النساء. وفي مواجهة انهيار الطلب في أوروبا، أرسل منتجو الزهور 30 ألف عامل مؤقت إلى منازلهم<sup>24</sup>. وفي كمبوديا وミانمار يجري تسرير الآلاف من عمال الملابس حيث يغلق تجار التجزئة

الأوروبيون والأمريكيون مصانعهم<sup>25</sup>. وفي وقت سابق من الأزمة، قدّرت منظمة العمل الدولية أنَّ 25 مليون وظيفة ست فقد في جميع أنحاء العالم<sup>26</sup>، أي أكثر من تلك التي احترفت خلال الأزمة المالية لعام 2008. ومن المرجح أن يكون الواقع أسوأ من ذلك بكثير، إذ يقول الخبراء الآن إنَّ 37 مليون وظيفة قد تخفي في الولايات المتحدة وحدها<sup>27</sup>. ويقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنَّ ما يقرب من نصف الموظفين في أفريقيا قد يفقدون عملهم<sup>28</sup>. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يخسر العمال ما يصل إلى 3.4 تريليون دولار من الدخل<sup>29</sup>.

وتحدث الجائحة في سياق تأكّل متزايد لحقوق الإنسان. ففي ما لا يقلّ عن 111 بلدًا، تُشكّل الحكومات المعارضنة وتحدد من نشاط المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال يشمل ذلك من تشریعات وقيود غير واضحة وواسعة النطاق على مصادر التمويل<sup>30</sup>. وتزيد الجائحة الوضع سوءًا. ففي جميع أنحاء العالم، بدأت عمليات الإغلاق المفروضة لوقف انتشار الفيروس تسبّب بالتبسيب بمصاعب اقتصادية هائلة والجوع<sup>31</sup>، كما يُقمع أفراد الناس بعنف، من كينيا إلى الهند، في انتهاكات لحقوق المدنية<sup>32</sup>. لا شكّ في أنَّ اتخاذ تدابير استثنائية لوقف انتشار المرض قد بات أمرًا ضروريًّا، ولكن يجب أن تقابله حماية استثنائية. ويجب أن تكون تدابير الطوارئ لمكافحة الجائحة متناسبة وغير تمييزية، وأن تظلّ قائمة فقط ما دامت ضروريَّة<sup>33</sup>. وفي مرحلة الإنعاش، تكون قدرة جماعات المجتمع المدني والمواطينين النشطين على تشكيل القرارات ورصد تنفيذ البرامج أمرًا بالغ الأهمية لمنع الفساد، ومساءلة الحكومات عن النتائج، وحماية حقوق الإنسان.

### الإطار 3: أثر فيروس كورونا في أوجه انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية

كما تهدّد الجائحة بزيادة أوجه انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية. ولنن كان الفيروس يقتل الرجال أكثر من النساء<sup>34</sup>، إلا أنَّ معاناة النساء ستكون أكبر بطرق مختلفة. وتشكّل النساء نحو 70% من العاملين في المجال الصحي في العالم وهنَّ الأكثر تعرّضاً للفيروس<sup>35</sup>. ومن المرجح أن تعمل النساء في وظائف غير مستقرة ومن دون تقديمات الحماية<sup>36</sup>. وفي أفراد البلدان، تعمل 92% في المائة من العاملات في وظائف غير رسمية<sup>37</sup>. كما توقّر النساء 75% في المائة من الرعاية غير مدفوعة الأجر<sup>38</sup>، وهو عبء يتوسّع بشكل كبير في مواجهة أوامر التزام المنازل. وسوف تتفاقم المشكلة أيضًا إذا ما أعقّب هذه الجائحة إجراءات تخفيف، كما حدث في الأزمة المالية لعام 2008. كما سيؤدي التخفيف في رعاية الأطفال والمسنّين وفي نُظم الصحة العامة إلى احتجاز النساء في منازلهنَّ، التي قد لا تكون آمنة دائمًا: فالفيتوات اللاتي يُجبرن على ترك المدارس والبقاء في المنازل معرضات بشكل متزايد لخطر العنف الجنسي والحمل المبكر<sup>39</sup>. وتُظهر التقارير أنَّ العنف الأسري قد يتضاعف في المقاطعات الصينية حيث فُرضت قيود على الحركة<sup>40</sup> - ويُتكرّر هذا النمط في جميع أنحاء العالم<sup>41</sup>.

كما لا يوجد إنفاذ مالي محيد لجهة النوع الاجتماعي. وسيكون للتدابير المتفق عليها آثار محدّدة في النساء وفي الرجال، ويجب الحرص على ضمان عدم زيادة عمليات الإنفاذ المالي هذه من أوجه انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية - بل يجب أن تحدّ منها.

ويضطّرّ الآن نحو 90% في المائة من طلاب العالم إلى البقاء في منازلهم وعدم ارتياح المدارس<sup>42</sup>، إلا أنَّ أفراد الأطفال سيكونون هم الأشدّ تضرّرًا بسبب حرمانهم من برامج التغذية المدرسية أو التكنولوجيات الرقمية للتعلم عن بعد. كما يجب أن تولي الحكومات اهتمامًا خاصًا للفئات التي كثيرةً ما تُنسى في اتخاذ القرارات العامة، مع شدة ضعفها بسبب ظروفها المعيشية وأثار التهميش الاجتماعي مثل المهاجرين والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات الإثنية والمعتقلين، والجماعات المختلفة جنسياً والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتحاول جميع البلدان الاستجابة للآثار الاقتصادية لهذه الأزمة. وقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة حزم التحفيز الاقتصادي الضخمة التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغنية. وتهدّف العديد من حزم التحفيز هذه إلى مساعدة الناس العاديين مباشرةً، وهو أمر مربح به. فقد اعتمدت الدنمارك مثلاً، عدّة حزم شاملة حيث وافق البرلمان على دفع ما بين 75% و90% من إجمالي رواتب العمال (بحدّ أقصى بلغ 4000 يورو عن كلّ موظف بدوام شهري كامل) لمنع البطالة الجماعية.

كما تبذل البلدان النامية قصارى جهدها للالستجابة. فقد قدمت ناميبيا منحة دخل طاري لمرة واحدة للعمال غير الرسميين والرسميين الذين فقروا وظائفهم<sup>43</sup>. إلا أنَّ القوة المالية لهذه البلدان غير كافية كافية نهائياً، لذا فهي تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها وفي أقرب وقت ممكن.

وللإجابة لهذا النمط الاقتصادي، تقترح منظمة أوكسفام الأن خطة إنفاذ اقتصادي للجميع. وتحدد الخطة، أولاً، الإجراءات الالزامية لدعم الناس والشركات، ثمَّ سبل تأمين المال للمساعدة في سداد تكاليف هذه الإجراءات.

# خطّة إنقاذ اقتصادي للجميع

## 1- هبات نقدية لكل من يحتاجها

يمكن للهبات النقدية وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية الشاملة أن تضطلع بدور كبير في التصدي لانعدام المساواة وحماية الضعفاء، وهي حاسمة في التصدي لهذه الأزمة. ويجب أن يحصل جميع العمال الذين يعانون من فقدان الدخل على شكل من أشكال استبدال الدخل، أكان ذلك على شكل دعم للأجور، أو مساعدة بطاله، أو بدل إجازة مرضية، أو غير ذلك من التقديمات. أمّا اليوم، فلا يحصل سوى واحد من كل خمسة عمال عاطلين عن العمل على مساعدات البطالة. ويجب على الحكومات أن تسجل أكبر عدد ممكن من العمال في إطار المخططات القائمة عن طريق تخفيف معايير حق الاستفادة، وتيسير وصول العاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب الأعمال الخاصة، وأولئك الذين يعملون بعقود من دون ساعات عمل، والموظّفين حديثاً، والعمال الشباب، والعمال المؤقتين، والعمالين في أشكال أخرى من الوظائف غير المستقرة<sup>44</sup>.

وفي حال غياب خطط كافية للحماية الاجتماعية، يجب على الحكومات أن تقدم دعم الدخل عن طريق التحويلات النقدية الجديدة وأن تشمل من لا تطالهم التغطية، وتوسيع نطاق هذه المخططات لتشمل جميع المقيمين، ومن فيهم المهاجرين واللاجئين. واستجابة للفقر الحضري في كينيا، قامت منظمة أوكسفام وشركاؤها بتجربة خطة للتحويلات النقدية لحوالي 5,000 أسرة، اعتمدتتها الحكومة لدعم الأسر الأشد ضعفاً في ثلاثة مدن<sup>45</sup>. وفي الولايات المتحدة، وفي الوقت الذي ترفض فيه إدارة ترامب استقبال طالبي اللجوء على حدودها مع المكسيك في انتهاك واضح للقانون الدولي، وتواصل تشويه سمعة المهاجرين، تموّل منظمة أوكسفام أمريكيا شركاءها في التمويل لتقديم المساعدة النقدية لللاجئين والمهاجرين في مجتمعاتهم المحلية، وتتّنظّم مع حلفائها لطالبة الإدراة بإلغاء السياسات المعادية للمهاجرين واللاجئين.

ويجب أن تدعم التدابير الجديدة الحقوق المستقلة للنساء في الحماية الاجتماعية وأن تضمن أن الاستحقاقات كافية وموثوقة بها، وأن تكون التغطية شاملة والحماية تامة، وأن يكون التمويل تدريجياً وأن يخضع الحكم للمساءلة. هذا هو الوقت المناسب لاتخاذ خطوات جريئة نحو توفير الحماية الاجتماعية الشاملة القادرة على الاستجابة للصدمات.

ويتمثل الخبر السار في أن العيد من البلدان قد بدأت في بزيادات كبيرة في المدفوعات النقدية للناس في مواجهة هذه الأزمة<sup>46</sup> أو تنظر في ذلك. فالافكار التي كانت مستحبة في السابق، مثل الهبات النقدية لكل شخص بالعمر، أصبحت حقيقة واقعة وتعزّز اعترافاً متزايداً بالحاجة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة<sup>47</sup>. ففي أستراليا، تقدم الحكومة هبات بقيمة 750 دولار إلى 6.5 مليون شخص من ذوي الدخل المنخفض<sup>48</sup>. أمّا الخبر السيء فهو أن أربعة مليارات شخص، ممّن لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية رسمية، يتحملون الجزء الأقصى من وطأة الأزمة الاقتصادية التي بدأت تتكشف<sup>49</sup>. ومن دون مساعدة، يمكن توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية أمراً بعده المثال بالنسبة لأفقر البلدان. وثمة حاجة ملحة إلى إنشاء آلية تمويل دولية للحماية الاجتماعية تمكن هذه البلدان من توفير الأمن الأساسي للدخل لسكنها، والحفاظ على هذه الخدمات في أوقات الأزمات الحادة<sup>50</sup>. إنّه التزام دولي طال انتظاره.

### الإطار 4: تجربة منظمة أوكسفام في مجال المساعدات النقدية

كانت منظمة أوكسفام من المؤسسات السابقة إلى الابتكار من خلال برامجها للتحويلات النقدية قبل أكثر من 20 عاماً. فقد انتبهت إلى القيمة الضخمة المحتملة لوضع النقد بين أيدي الناس في أوقات الأزمات وتعمّلت باستمرار من خلال برامجها على أرض الواقع. وتعتمد منظمة أوكسفام الآن في برامجها الإنسانية نهج "النقد أولاً" الذي تفضله على التوزيعات العينية، عند الاقتضاء. وتحتل التحويلات النقدية (والقسائم) الآن حوالي 25% من ميزانيات الاستجابة الإنسانية لمنظمة أوكسفام. وقد أثبتت عمل منظمة أوكسفام النّفدي في سيارات الطوارئ المختلفة جواه، من ظروف النزاع إلى مخيمات اللاجئين: ففي اليمن، وجدت سبيلاً لتقديم النقد في غياب أي جهة فاعلة أخرى. وفي لبنان، يُسلم النقد من خلال مكاتب البريد. وفي كولومبيا، توفر منظمة أوكسفام النقد للأشخاص الذين يرغمون على النزوح كما تيسّر في الصومال التحويلات المالية من الخارج إلى أفراد الأسر. وفي العراق ولبنان وكينيا توائم منظمة أوكسفام برامجها مع نظم الحماية الاجتماعية العامة. وقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى التحول من النقد المباشر باليدي إلى التسليم عن بعد، مثل القسم الإلكتروني في العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشراكات مع القطاع الخاص، مثل فيزا وبابيمايا PayMaya في الفلبين ومبيزا M-PESA في كينيا. وفي الأونة الأخيرة، قدمت منظمة أوكسفام مبالغ نقية في جميع قطاعات برامجها الإنسانية، مثل تلبية احتياجات الماء والصرف الصحي والنظافة والحماية.

## 2- إنقاذ الشركات المسؤولة

على العالم أن يتّعلّم من الأزمة المالية التي اندلعت في عام 2008، عندما أنفّذت الحكومات المصارف والشركات الكبرى المسؤولية عن تلوّث البيئة<sup>51</sup>، فيما تحمل الناس العامة عقداً من التّقشف الاقتصادي، مع خفض الخدمات العامة من صحة وتعليم<sup>52</sup>. وتضاعفت ثروات أصحاب المليارات في السنوات العشر التي تلت الأزمة المالية، في حين لم تزد الأجور الحقيقة

سوى زيادة طفيفة<sup>53</sup> وإنما تفاقم التفاوت واطررت انتعاشات الوقود الأحفوري بوتيرة قياسية وزاد العنف المنزلي في الأسر ذوات الدخل المنخفض نتيجة للبطالة وضعف الدخل<sup>54</sup>.

المجموعات المحفزة للاستجابة يجب أن لا تقع في الأخطاء نفسها. بدلاً من ذلك، يجب أن تذهب أموال الإنقاذ المالي إلى الناس الأشد ضعفاً من عمال وشركات صغيرة الذين هم أقل قدرة على التعامل مع الوضع. ويجب أيضاً الاعتراف منذ البداية بعدم وجود إنقاذ مالي محابٍ لجهة النوع الاجتماعي، وأن الطريقة التي تُنظم بها عمليات الإنقاذ يجب أن تهدف إلى سد الفجوة بين النساء والرجال. وتمثل عمليات الإنقاذ المالي هذه فرصة هائلة لتغيير الحواجز ونمذج الأعمال بشكل دائم للمساعدة في بناء اقتصاد متصرف بأكثر إنسانية واستدامة، يتلقى العمل في ظله معاملة منصفة مع اخذ الاحتياطات الحماية للبيئة.

وتحل الحكومات القدرة والمسؤولية على العمل الآن وإجراء تغييرات عميقة لجعل اقتصادنا أكثر إنسانية وأكثر ملاءمة للتصدي لحالة الطوارئ المناخية، مع الإبقاء على فرصة الحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية عن 1.5 درجة مئوية.

#### الإطار 5: ينبغي أن يكون الدعم المالي للشركات مسروطاً ببناء اقتصاد أكثر عدلاً للجميع

ضمان توجيه الدعم المالي للشركات (مثل قروض التدفق النقدي والهبات والإعفاء الضريبي) إلى الأطراف الصحيحة:

- ينبغي إعطاء الأولوية للشركات الصغيرة وللعاملين للحفاظ على التكيف.
- يجب استخدام الدعم المالي للشركات للحفاظ على سداد المرتبات.
- لا بد من أن تفي الشركات بالعقود الجارية مع الموردين لحماية العمال في سلسلة التوريد.
- يتعين فرض حظر مؤقت على العلاوات التقنية وعلى سداد حصص المساهمين - لمدة ثلاثة سنوات على الأقل - بعد الدعم المالي الحكومي.
- بالنسبة للمؤسسات التي تتلقى مساعدات خاصة الشركات، ينبغي أن يتذبذب الدعم المالي شكل قروض بفائدة أو أن يصبح لحكومة حصة في الشركات.
- ينبغي أن تكفل الحكومات الإشراف السليم على جميع عمليات الإنقاذ المالي، بما في ذلك تمثيلها في مجالس الإدارة، لمنع الفساد وسوء الإدارة.
- لا ينبغي أن يشمل الإنقاذ المالي نهائياً أيّاً من شركات استخراج الوقود الأحفوري.

وللمساعدة في بناء اقتصاد أكثر عدالة ومراعاة للبيئة بعد الأزمة، يجب أن يُطلب إلى الشركات ما يلي:

- الالتزام باتخاذ إجراءات تحويلية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع اتفاق باريس والهدف المتمثل في الحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية عن 1.5 درجة مئوية.
- وضع سقف للأرباح العائنة للمساهمين. لا يجب أن تُسدد أرباح الأسهم قبل أن تدفع الشركات أجوراً كافية لجميع العمال وتستثمر بصورة كافية في الانتقال إلى خفض الكربون.
- الكشف عن نسبة أجور الرؤساء التنفيذيين إلى متوسط الأجور وتحديد نسبة قصوى قدرها 20%.
- قبول المفاوضة الجماعية والمشاركة مع النقابات المستقلة وتمكين العاملات من إيصال أصواتهن بأمان وفاعلية.
- فرض المساواة بين الأنواع الاجتماعية من خلال مجالس الحصص واللجان التنفيذية، وسد الفجوة في الأجور بين الجنسين في الشركات.
- دفع أجور كافية للعمال والعمل على دفع أجور كافية في سلسلة القيمة الخاصة بهم.
- نشر تقارير عن كل بلد للكشف عن أنشطة الشركات المالية في الملاذات الضريبية.

## الإجراءات الازمة الان لجمع الأموال الضرورية لسداد تكاليف هذه المشاريع

### 3- تأجيل سداد الديون وإلغاؤها

في عام 2018، بلغ إجمالي ديون البلدان النامية - من خاصة وعامة ومحليه وخارجية - 191% من محمل ناتجها المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة سبق أن سُجلت على الإطلاق<sup>55</sup>. وفي مواجهة هذه الديون، شرعت بلدان كثيرة في اتخاذ تدابير تقشفية<sup>56</sup> مع بداية أزمة فيروس كورونا<sup>57</sup>. ومع بدء انتشار الفيروس، كان 46 بلداً ينفق في المتوسط على دينه أربعة أضعاف ما كان ينفقه على خدمات الصحة العامة في بداية عام 2020<sup>58</sup>. إذ تنفق غالباً مثلاً على خدمة ديونها 11 ضعف ما تنفقه على الصحة<sup>59</sup>. ويدفع تكاليف عباء الديون أثقل الناس، على شكل تخفيضات في الخدمات الحكومية، مع كون النساء

الأكثر تضرّرًا من ذلك الواقع<sup>60</sup>. وبما أن الجائحة ستتطلّب ضخًّا موارد ضخمة لدعم الاقتصادات، فليس من المنطقي أن تتفق البلدان الفقيرة الموارد الحيوية إلى العالم الغني.

ويُنْبَغِي إلغاء جميع أصول الديون الخارجية والفوائد والرسوم المستحقة في عام 2020 نهائًّا، مع الحفول دون تراكمها في المستقبل. فإذاً مدفوعات الديون هو أسرع طريقة للحفاظ على الأموال في البلدان وتحرير الموارد لمعالجة الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الملحة الناجمة عن الجائحة. وينبغي أن يشمل ذلك الديون المستحقة للحكومات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ولداني القطاع الخاص. وللمساعدة في تمويل إلغاء الديون، يجب على صندوق النقد الدولي أن ينظر في الاستفادة من مبيعات احتياطيه من الذهب.

ومن المقرر أن تسدّد بلدان العالم نوات الدخول المنخفضة والمتوسطة ما يقرب من 400 مليار دولار من الديون هذا العام<sup>61</sup>. الواقع أن هذا المبلغ يُشكّل دفعًا هائلًا لقدرة الحكومات على تجاوز الأزمة. وبحلول نهاية العام، يُنْبَغِي إعادة تقييم الأثر الفعلي للأزمة، والاتفاق على تخفيف أعمق لديون وإلغائها للبلدان التي لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية.

ويجب على حكومات البلدان النامية أن تفصح عن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات بشأن ديونها. وسبق أن طلبت الحكومات الأفريقية التنازل عن جميع مدفوعات الفائدة لعام 2020، والتي تقدر بحوالي 44 مليار دولار<sup>62</sup>. كما يتعين على مجموعة العشرين أن تدعى حكومات البلدان النامية علناً إلى إعلان تعليق مؤقت لديونها ثنائية ومتعددة الأطراف، وأن تشجع على التوصل إلى اتفاق لتعليق استثنائي لسداد الديون الخاصة، فضلاً عن تشجيع البلدان الرئيسية على المضي قدمًا بالتغييرات القانونية التي قد تكون مطلوبة. وسيكون من الصعب للغاية أن تتفاوض البلدان بشكل منفصل مع كل دائن خاص وسيستغرق ذلك الإجراء وقتًا ثمينًا غير متاح أصلًا. كما يجب على مجموعة العشرين أن تضغط على الدائنين من القطاع الخاص لفعل الشيء الصحيح في هذا الوقت من الأزمة. ولا يمكن تقييم أرباح الدائنين على الحق في الصحة وخطر العوز الذي يواجه مئات الملايين من الناس، ولا يمكن ببساطة استخدام إلغاء الديون من حكومات البلدان الغنية لسداد ديون الدائنين من القطاع الخاص في نيويورك أو لندن.

وينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يرفع صوته للدفاع عن حق الحكومات الأفريقية في حماية مواطنيها من أسوأ جائحة عرفتها البشرية منذ 100 عام. وينبغي لجنوب أفريقيا، الرئيسة الحالية للاتحاد الأفريقي، أن تكون صلة الوصل بين مجموعة العشرين والاتحاد الأفريقي والبلدان الأساسية في مجموعة البريكس.

ويمكن للصين ونادي باريس للدول الدائنة<sup>63</sup> أن يضطلعَا بدور قيادي على الساحة العالمية من خلال الإعلان فورًا عن تعليق جميع مدفوعات الديون من جانب حكومات الدول النامية للعام القادم.

كما يتعين على صندوق النقد الدولي أن يساعد في تقييم حالة الديون، وإزالة العقبات أمام هذه التدابير، وضمان إشراك جميع الأطراف بحسن نية – الدائنين الثنائيين ومتعددو الأطراف والدائنين الخصائص. ويجب لا يفرض الصندوق أي شروط للاقتصاد الكلي أو التكف الهيكلي ترتبط بهذا التعليق المؤقت للديون.

منذ الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، أدرك صندوق النقد الدولي أهمية الإنفاق الاجتماعي في مكافحة الفقر وإنعدام المساواة. ولكن خلافاً لما تبع أزمة عام 2008، يجب على الصندوق أن يفي بوعده بدعم التدابير المالية الاستثنائية التي اتخذتها بلدان كثيرة لتعزيز النظم الصحية وحماية العمال والشركات المتضررة.

وفي عامي 2008 و2009، صعدت العديد من الحكومات الإنفاق استجابة للأزمة المالية. ولكن بحلول عام 2010، بدأ العديد منهم في اتخاذ تدابير تشفّيّة، واستأنف صندوق النقد الدولي تقديم مشورته القياسية لخفض الإنفاق.<sup>64</sup> وحتى بعد حالة الطوارئ الصحية التي نجمت عن فيروس إيبولا في سيراليون في عام 2014، فرض صندوق النقد الدولي التشفّي في وقت مبكر جداً، ولا تزال البلاد تتفق الكثير على خدمة ديونها.<sup>65</sup>

في عام 2020، قبل أن تتفجر أزمة الجائحة العالمية، كان من المتوقع أن يخضع 113 بلداً للتخفيفات تشفّيّة من صندوق النقد الدولي<sup>66</sup>، فيما كان 46 بلداً يعطي الأولوية لخدمة الديون على خدمات الصحة العامة.<sup>67</sup> وتتفق غالباً على خدمة ديونها 11 ضعف ما تتفق عليه صحة مواطنها.<sup>68</sup> وذكر صندوق النقد الدولي أن ما يقرب من 80 بلداً يطلب بالفعل تمويلاً طارئاً وأن الصندوق على استعداد لنشر كامل قدرته الإقراضية البالغة تريليون دولار.<sup>69</sup>

هذا هو الوقت المناسب لصندوق النقد الدولي لسد الفجوة بين الخطاب والممارسة بشأن انعدام المساواة بين الأنواع الاجتماعية وإنعدام المساواة الاقتصادية. ويجب على الصندوق ألا يكتفي بحشد قدرته على الإقراض، بل عليه أن يفعل ذلك بشروط تزيد إلى أقصى حد ممكّن من مردود الديون الجديدة الناشئة واستدامتها. والأهم من ذلك أن تكون القروض مشروطة بوجود آليات للمساءلة لضمان استخدام الأموال لحماية أدقّ الناس وأشدّهم ضعفاً. ولا يوجد عذر لتكرار أخطاء الماضي كما يجب على صندوق النقد الدولي والحكومات تنفيذ التدابير التالية:

- على صندوق النقد الدولي أن يزيد إلى أقصى حد ممكّن من حجم التمويل المتاح من غير فائدة لتجنب تراكم ديون جديدة غير مستدامة.
- ينبغي تجنب الشروط الاقتصادية في جميع مجموعات التمويل الجديدة خلال هذه الأزمة، وينبغي تعزيز الشروط المتصلة بالحكومة لضمان إفاق جميع الأموال بشفافية ولامستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين.
- يجب أن تكون شروط القروض شفافة وأن تعتمد لها البرلمانات.
- يجب على صندوق النقد الدولي ألا يوصي بجعل الإقراض في أعقاب الأزمة مشروطاً بتدابير تشفّيّة، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من المصاعب الاقتصادية لأشدّ السكان ضعفاً.

## 4- إصدار حقوق السحب الخاصة

حقوق السحب الخاصة<sup>70</sup> هي أصل احتياطي دولي، أنشأه صندوق النقد الدولي ويُعرّف بأنه المتوسط المرجح لخمس عمليات قابلة للتحويل.<sup>71</sup> وعلى الرغم من أن حقوق السحب الخاصة ليست عملية ذاتها، إلا أنها قابلة للتحويل، ومن خلال تعزيز احتياطيات البلدان يمكنها المساعدة في تحرير حيز مالي حيوي للسماح بزيادة الإنفاق الصحي والإإنفاق العام لدعم الاقتصاد. وفي عام 2009، وافقت مجموعة العشرين على تخصيص 250 مليار دولار في إطار حقوق السحب الخاصة للمساعدة في تعزيز احتياطيات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة العالمية.<sup>72</sup>

وفي اجتماع وزاري للالية عقدته مؤخرًا مجموعة العشرين، ذكر المدير العام لصندوق النقد الدولي أن الصندوق ينظر في تخصيص حقوق سحب خاصة بناءً على اقتراح من عدة بلدان نامية، كما فعل خلال الأزمة المالية العالمية.<sup>73</sup> ودعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى حشد تريليون دولار من السيولة للبلدان النامية، باستخدام حقوق السحب الخاصة الجديدة وإعادة تخصيص الحقوق القائمة.<sup>74</sup> ونظرًا لحجم الركود الناجم عن فيروس كورونا، يجب على مجموعة العشرين أن تقتصر فوراً إصدار حقوق سحب خاصة طارئة بقيمة تريليون دولار (ويتطلب ذلك موافقة 85% من أصوات أعضاء صندوق النقد الدولي). وينبغي للبلدان الغنية أيضًا أن توافق على إقراض عملياتها مقابل مخصصات حقوق السحب الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل، أو يمكن إنشاء آلية جديدة تسمح للبلدان الغنية بإقراض حقوق سحبها الخاصة إلى صندوق النقد الدولي لزيادة قدرته على الإقراض.<sup>75</sup>

## 5- زيادة المساعدات الآن

على المانحين تقديم الدعم الفوري في حالات الطوارئ للحد من تفشي المرض وإنقاذ الأرواح، سواء من خلال الهيئات المتعددة الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية المسؤولة عن إدارة الاستجابة العالمية أو مباشرة للبلدان النامية. وعليهم دعم قدرة النظم الصحية على علاج المخالطين للمصابين وفحصهم وترصدّهم على النحو الصحيح، وتوفير الاختبارات والرعاية الصحية المجانية لأدقّ الناس. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى معدات الرعاية الصحية الكافية للاستجابة للفيروس: فلا تملك الحكومة في دولة مالي مثلاً سوى ثلاثة أجهزة تنفس اصطناعي لكل مليون شخص.<sup>76</sup> كما أن عدد العاملين الصحيين غير كافٍ إلى حدٍ كارثي: ففي أفريقيا، يوجد 2.8 طبيب و11 ممرضة لكل 10,000 شخص، مقارنة بـ 33.8 و80.6 على

التوالي في أوروبا<sup>77</sup>. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى دعم الحكومات لتلبية الاحتياجات التعليمية والغذائية للأطفال البالغ عددهم 1.7 مليار طفل موجودين في المنزل من دون ارتياح المدارس وتطوير مواد تعليمية تسد "الفجوة الرقمية"، مثل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، حتى لا يتراجع تعليم أفراد الأطفال وفرصهم بشكل نهائي.

إلى جانب الصحة، ثمة حاجة ماسة إلى المساعدات المقدمة من المانحين لدعم اقتصادات البلدان النامية التي تضررت بشدة من هذه الأزمة. ويمكن للمساعدات أن تتمكن البلدان من تقديم استحقاقات نقية لجميع من يحتاجون إليها، إلى جانب تدابير الحماية الاجتماعية الأخرى. ولا تكفي المساعدات الحالية من مساعدات المانحين للحماية الاجتماعية على الإطلاق: ففي عام 2018، أتفق 1.2% - أو 1.2 مليار دولار فقط - من المساعدات الثانية على الحماية الاجتماعية<sup>78</sup>. وينبغي للمانحين أن يدعموا الاستجابة التعليمية القصيرة الأجل، وأن يخصصوا التمويل على المدى المتوسط حتى تتمكن ميزانيات التعليم العام من النجاة من العاصفة المالية المقبلة.

كما سيتوجب على الحكومات أن تتخذ خطوات لدعم الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني أصلاً من مستويات عالية من الجوع. وفي 53 بلداً في جميع أنحاء العالم، يعاني 113 مليون شخص أصلاً من الجوع الحاد<sup>79</sup>. كما تعاني هذه البلدان من ظلم ضعيف للحماية الصحية والاجتماعية. ويجب دعم حماية الأمن الغذائي وتنفيذ السياسات وبرامج الدعم التي تعزز التنمية الزراعية.

وعلى الحكومات أيضاً أن تزيد على وجه السرعة التمويل لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. ويجب اتباع نهج ذي مسارين يتمثل في تمويل المنظمات المتخصصة في التعامل مع العنف ضد النساء والفتيات من أجل توفير الملابس والخطوط الساخنة والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهنّ؛ واعتماد نهج متعدد القطاعات من خلال دمج إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في مبادرات الصحة والتعليم والعدالة.

كما ينبغي أن تكون هذه الأزمة دعوة لتبني المانحين إلى تقديم الحد الأقصى من المساعدات للحد من انعدام المساواة وبناء مجتمعات أكثر مرونة. وينبغي للمانحين أن يزدروا حصة المساعدات المخصصة للصحة، بعد عقد من الركود<sup>80</sup>. كما ينبغي لهم أن يموّلوا نظم الصحة العامة التي تقدم خدمات مجانية ومنصفة ونوعية. وهذا شرط أساسي للاستجابة السريعة للأوبئة، كما تعلمنا من أزمة إيبولا<sup>81</sup>، ولكن أيضاً لتلبية الاحتياجات الصحية التي لا تتوفر اليوم لملايين الناس<sup>82</sup>. ويُعتبر تقديم المساعدات من خلال الدعم المباشر لميزانيات حكومات البلدان الفقيرة، حيث ثمة قدرة كافية على مساعتها، أفضل طريقة لبناء قدرات محلية مستدامة والاستجابة للأولويات المحلية. وينبغي أن تتوقف ممارسة استخدام المساعدات لدعم الجهات الفاعلة المحلية أو تشجيع خصصتها. كما ينبغي للمساعدات الإنسانية أن تعطي الأولوية لدعم الجهات الفاعلة المحلية. وحيثما تكون الحكومات غير قادرة على تلبية احتياجات الناس على أراضيها أو غير راغبة في ذلك، ستكون المساعدة الإنسانية أساسية. وأضمان عدم تخلف أكثر الناس ضعفاً عن الركب، ينبغي للمانحين أن يقدموا حصتهم العادلة من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لأزمة فيروس كورونا المستجد التي تبلغ قيمتها ملياري دولار<sup>83</sup> والتي تستهدف تعزيز موارد المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

ومن ضمن حزمة التحفيز بقيمة 2.2 تريليون دولار التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية في أواخر آذار/مارس، لن يُخصص سوى 0.05%， أو 1.1 مليار دولار فقط، للمساعدة في معالجة الأزمة في البلدان الفقيرة<sup>84</sup>. وهذا أمر صادم وينم عن قصر نظر: فلن يُنهي هذه الأزمة سوى التضامن الدولي، وإنما ستكون البلدان الغنية مضطّرّة لحجر شعوبها إلى الأبد. ويجب على المانحين أن يوفوا بتعهدهم بتقديم 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي كمساعدات الآن. وكما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن تريليونات الدولارات الالزامية للاستجابة للأزمة في البلدان النامية تمثل ملهاً لحجم المساعدات التي كان يمكن تقديمها على مدى العقد الماضي لو أنّ البلدان الغنية حققت الهدف المتمثل بنسبة 0.7% في المئة.

## 6- إعتماد ضرائب التضامن الطارئة

ك رد فعل فوري، يجب على الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لإنقاذ اقتصاداتها. ويعني ذلك وضع كامل النظم الضريبية في خدمة مجموعات العوافر من أجل زيادة ميزانيات الصحة وحماية الأسر والتوظيف. ويجب أن يكون هذا الإجراء على قدر الاحتياجات وسريعاً وعادلاً وخاصّاً للمساءلة. وينبغي للحكومات أن تخفض أو تؤخر مؤقتاً فتح الضرائب، مع إعطاء الأولوية للمستهلكين والأعمال التجارية الصغيرة والعمالين لحسابهم الخاص الذين يواجهون أكبر قدر من المصاعب بسبب الأزمة. وينبغي أن تركز أيضاً على النساء اللواتي يُرجح أن يكن الأشدّ تضرّراً من الناحية الاقتصادية. وينبغي النظر في إعفاءات ضريبية استثنائية على أساس مخصص للشركات الكبرى المعرضة لخطر الإفلاس، ولكن ينبغي أن تكون هذه الإعفاءات مشروطة بالإصلاح (أنظروا الإطار 5). ولكن بصفة عامة، لا ينبغي تخفيض معدلات الضريبة على دخل الشركات. ووقف تعبير شبكة العدالة الضريبية، "لن تتحقق الشركات التي تكافح أي أرباح، فيما ستخرج بعض الشركات سالمة من هذه الكارثة"<sup>85</sup>.

ولم تتضرّر جميع قطاعات الاقتصاد. لذا، يجب فرض الضرائب على الأموال حيثما تكون أكثر تركيزاً، وحيث تكون الأرباح أكبر. نحن نتعامل مع ظروف استثنائية تتطلب تدابير استثنائية. وعلى المدى القصير والمتوسط، يتعين على الحكومات أن تستخدم التدابير الاستثنائية لفرض الضرائب على أولئك الذين يستطيعون تحملها، من أجل تمويل حزمة الصحة العالمية وتدابير الإغاثة الاقتصادية العالمية. وتوصي منظمة أوكسفام الحكومات باتخاذ الإجراءات التالية، وبأسرع ما يمكن:

- فرض ضريبة مؤقتة على فائض الأرباح لجميع الشركات ذات الأرباح الاستثنائية؛ في الحرب العالمية الأولى، فرضت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معدل ضريبة بنسبة 80٪ على الأرباح التي تزيد عن عائد سنوي بنسبة 8٪.<sup>86</sup>
  - زيادة الضرائب على الثروة، فوراً وبنسبة كبيرة، للمساعدة في تمويل خطط الإنقاذ هذه والانتعاش.
  - فرض ضرائب على السلع الكمالية الفاخرة والمنتجة للكربون، مثل فرض ضريبة على السيارات الرباعية الدفع.<sup>87</sup>
  - تطبيق ضريبة المعاملات المالية، وهي ضريبة صغيرة على كل معاملة مالية يمكن أن تجمع عشرات المليارات من الدولارات وأن تحد من المضاربات المالية.<sup>88</sup>
  - تفعيل ضريبة المبيعات الرقمية<sup>89</sup> على الشركات ذات المبيعات الرقمية العالمية.
  - تنسيق اعتماد الحد الأدنى من الضرائب على الشركات على مستويات كافية وعادلة، وعلى أساس كل بلد على حدة، وعلى أساس التوزيع العادل للأرباح المحققة في كل بلد.
  - التعجيل بالتبادل الثنائي لآليات المعلومات للبلدان النامية ونشر تقارير الشركات المتعددة الجنسيات لكل بلد على حدة من أجل استعادة الأموال المهرة إلى الملاذات الضريبية.
  - بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي للضرائب الخضراء (ضرائب الكربون عبر الحدود).
  - فرض تقديم جميع الشركات الكبيرة تقارير عامة عن كل بلد على حدة.
- وبمجرد أن تهدأ الأزمة، سوف تشعر الحكومات بالضغط لاسترداد العائدات الضريبية التي سوف تنهار نتيجة للأزمة الاقتصادية وحزم التحفيز. وينبغي لها أن تفعل ذلك بغية تصحيح الاختلالات التي كانت موجودة أصلاً قبل الأزمة من أجل استعادة ثقة المواطنين في الضرائب: وضع حدًّا للحافز الضريبي الذي تشكل هدراً، وتحويل العبء الضريبي من العمل إلى رأس المال، وفرض تقارير عامة عن كل بلد على حدة على الشركات الكبيرة، وعكس الإعفاءات الضريبية للصناعات الملوثة، واعتماد الضرائب الخضراء.

## إغتنام الفرصة لمرة واحدة في كل جيل من أجل إعادة بناء عالم أكثر عدلاً

لقد كشفت هذه الأزمة عن ضعف حتى أغنى الدول على وجه الأرض. وهي تبيّن عدم كفاية القوميات الضيقية والضرر الذي سببته عقود من تأكل قدرة الدولة. كما تظهر كيف تضعف أوجه انعدام المساواة العميقه والمترابطة قدرتنا على مواجهة التهديدات الوجودية.

ومع ذلك، فإنها تكشف أيضاً أننا قادرون على الحشد الجماعي على نطاق واسع: وهذا ما يجعل المستحيل ممكناً. لقد بات من الواضح أنّ ما يهمّ حقاً هو حياة البشر. كما تكشف هذه الأزمة عن القوة المذهلة للتضامن والعمل الجماعي، بقيادة الحكومات - وعلى الرغم من أنّ الحكومات بدأت تتصرّف بشكل حاسم على الصعيد المحلي، فإنّ التضامن الدولي لم يتحقق بعد على نطاق واسع.

ولم يستند سوى القليل جدّاً من الدروس من الأزمة المالية لعام 2008. وعلى الرغم من المستوى غير المسبوق للعمل الجماعي من جانب الحكومات، وعلى الرغم من الفشل الواضح للنموذج الاقتصادي، وفشل القادة تنفيذ السياسات التقسيمية والمدمرة ذاتها التي أدت إلى الأزمة في المقام الأول. كما واصلوا اعتماد سياسات اقتصادية غير مكافحة وغير مستدامة إلى حد بعيد، الأمر الذي يعجل بانعدام المساواة ويدفع إلى انهيار المناخ. ولهذه السياسات آثار سلبية بوجه خاص في المرأة. لقد أضرّ عقد من التنشيف والسياسات الاقتصادية الفاشلة بالناس العاديين، وأضعف مجتمعاتنا، وأدى إلى صعود القومية اليمينية الخطيرة، وتراجع الديمقراطية، وردود الفعل العنيفة ضدّ الحركات النسوية.

ليس هذا الواقع حتمياً، بل يمكننا إعادة بناء عالم أفضل، عالم أكثر عدلاً وأكثر استدامة. وسيكون عالماً تنتّلص في ظله بشكل جزري الفجوة بين الأغنياء والفقراً ولا تُعرّض فيه حياة أطفالنا والأجيال المقبلة للخطر. وفي ظلّ ذلك العالم سيدفع الأغنياء حصتهم العادلة للمساهمة في إيجاد حلول جماعية للتحديات التي تواجه البشرية وستكون فيه الحكومات مسؤولة تجاه مواطنها. وذلك كله يعني بالطبع توفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع والحماية الاجتماعية الشاملة. ولكن على مستوى أبعد من ذلك، يجب أن يمكننا هذا العالم أيضاً من اتخاذ إجراءات لوقف انهيار المناخ. وأن نتعلم الدروس من هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل، لبناء اقتصاد أكثر إنسانية وعالم أكثر عدلاً.

**1- إعادة البناء بشكل أفضل.** البناء على هذه اللحظة من العمل الحكومي غير المسبوق لتغيير اقتصاداتنا بشكل دائم والحدّ بشكل جزري من انعدام المساواة ولكسب المعركة ضدّ انهيار المناخ.

**2- الصحة للجميع.** ضمان حصول كل إنسان على وجه الأرض على الرعاية الصحية الشاملة وأن تكون البشرية مستعدة للأوبئة في المستقبل.

**3- اقتصاد إنساني.** يجب أن نضمن الآن أن التدخلات الطارئة اليوم سوف يغطي كلّقتها فرض ضرائب أكثر عدلاً على الأفراد والشركات العنيفة، وليس من خلال العودة إلى التنشيف الظالم.

# الهوامش

- <https://www.economist.com/leaders/2020/03/26/the-coronavirus-could-devastate-poor-countries><sup>1</sup>
- <https://time.com/5806459/five-key-lessons-from-ebola-that-can-help-us-win-against-coronavirus-everywhere/><sup>2</sup>
- <https://350.org/just-recovery/><sup>3</sup>
٤. سونذر، وو. هوي و. أورتيز خواريز، (2020)، تقدیرات أثر فيروس كورونا الكستجَّ على الفقر في العالم، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هلسينكي. <https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2020/800-9>
- المرجع السابق<sup>5</sup>
- <https://www.imperial.ac.uk/news/196496/coronavirus-pandemic-could-have-caused-40/><sup>6</sup>
- [https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_738742/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738742/lang--en/index.htm)<sup>7</sup>
- [https://www.business-standard.com/article/pti-stories/workers-may-lose-up-to-usd-3-4-trillion-in-2020-income-over-virus-un-120031801462\\_1.html](https://www.business-standard.com/article/pti-stories/workers-may-lose-up-to-usd-3-4-trillion-in-2020-income-over-virus-un-120031801462_1.html)<sup>8</sup>
- <https://www.businessdailyafrica.com/corporate/companies/Flower-farms-send-30-000-workers-home/4003102-5497422-1cj5wtz/index.html> and <https://www.rfa.org/english/news/laos/coronavirus-southeastasia-03062020161747.html><sup>9</sup>
- <https://gandhara.rferl.org/a/imf-s-georgieva-says-world-in-recession-urges-funds-for-emerging-market-nations/30514599.html><sup>10</sup>
- <https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf><sup>11</sup>
١٢. سونذر، وو. هوي و. أورتيز خواريز، (2020)، تقدیرات أثر فيروس كورونا الكستجَّ على الفقر في العالم، المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية بجامعة الأمم المتحدة، هلسينكي. <https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2020/800-9>
- <https://news.un.org/en/story/2020/03/1060612><sup>13</sup>
- <https://www.oxfam.org/en/research/how-confront-coronavirus-catastrophe><sup>14</sup>
- <https://gandhara.rferl.org/a/imf-s-georgieva-says-world-in-recession-urges-funds-for-emerging-market-nations/30514599.html><sup>15</sup>
- <https://www.theguardian.com/global-development/2020/mar/27/back-poor-countries-fighting-covid-19-with-trillions-or-face-disaster-q20-told><sup>16</sup>
- [https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_627189/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.htm)<sup>17</sup>
- [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms\\_711798.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf)<sup>18</sup>
- <https://staffingamericalatina.com/en/oit-cerca-de-140-millones-de-trabajadores-en-la-informalidad-en-america-latina-y-el-caribe/><sup>19</sup>
- [https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_627189/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.htm)<sup>20</sup>
- [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms\\_711798.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf)<sup>21</sup>
- <https://fortune.com/2020/03/27/coronavirus-ice-detention-immigration-migrants-refugees-covid-19/><sup>22</sup>
- <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency><sup>23</sup>
- <https://www.businessdailyafrica.com/corporate/companies/Flower-farms-send-30-000-workers-home/4003102-5497422-1cj5wtz/index.html><sup>24</sup>
- <https://www.rfa.org/english/news/laos/coronavirus-southeastasia-03062020161747.html><sup>25</sup>
- [https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_738742/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738742/lang--en/index.htm)<sup>26</sup>
- <https://www.marketwatch.com/story/37-million-jobs-could-be-lost-in-the-coronavirus-crisis-and-these-workers-will-be-the-hardest-hit-chart-shows-2020-03-22><sup>27</sup>
- <https://www.fin24.com/Economy/Africa/nearly-half-of-jobs-in-africa-could-be-lost-due-to-coronavirus-un-warns-20200330><sup>28</sup>
- [https://www.business-standard.com/article/pti-stories/workers-may-lose-up-to-usd-3-4-trillion-in-2020-income-over-virus-un-120031801462\\_1.html](https://www.business-standard.com/article/pti-stories/workers-may-lose-up-to-usd-3-4-trillion-in-2020-income-over-virus-un-120031801462_1.html)<sup>29</sup>
- [https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2019/state-of-civil-society-report-2019\\_executive-summary.pdf](https://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2019/state-of-civil-society-report-2019_executive-summary.pdf)<sup>30</sup>
- <https://www.aljazeera.com/news/2020/03/chaos-hunger-india-coronavirus-lockdown-200327094522268.html><sup>31</sup>
- <https://www.aljazeera.com/news/2020/04/fury-kenya-police-brutality-coronavirus-curfew-200402125719150.html> and <https://www.aljazeera.com/news/2020/03/chaos-hunger-india-coronavirus-lockdown-200327094522268.html><sup>32</sup>
- <https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response#><sup>33</sup>
- <https://www.wired.co.uk/article/coronavirus-death-men-women><sup>34</sup>
- <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/311322/9789241515467-eng.pdf><sup>35</sup>

[https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file\\_attachments/bp-reward-work-not-wealth-220118-summary-en.pdf](https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/bp-reward-work-not-wealth-220118-summary-en.pdf) 36

[https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms\\_711798.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf) 37

<https://www.newsdeeply.com/womensadvancement/background/unpaid-care-and-domestic-work> 38

<https://en.unesco.org/news/covid-19-school-closures-around-world-will-hit-girls-hardest> 39

<https://www.sixthtone.com/news/1005253/domestic-violence-cases-surge-during-covid-19-epidemic> 40

<https://oxfamblogs.org/fp2p/how-to-stop-coronavirus-lockdown-leading-to-an-upsurge-in-violence-against-women%ef%bb%bf/#comment-659501> and  
<https://www.theguardian.com/society/2020/mar/28/lockdowns-world-rise-domestic-violence>

<https://en.unesco.org/covid19/educationresponse> 42

<https://mof.gov.na/documents/35641/36580/Phase+1+VF+Stimulus+and+Relief+Package%2C+Republic+of+Namibia.pdf/9a2314de-4b39-00a1-b8bd-4ffcf1f20d3> 43

<sup>44</sup> For examples of how countries are reacting, see: <http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/03/global-review-of-social-protection-responses-to-COVID-19-2.pdf>

<https://www.ennonline.net/fex/46/addressing> 45

- - - 45

47 إلا أنه يهاب النقية لمرة واحدة للجميع، والتي تناقض أحياناً كدخل أساسى شامل، ليست بمثابة حل سحري. ويجب النظر إليها في سياق الحماية الاجتماعية الشاملة والاستجابة للأزمات. وينبغي توجيه الأموال الإضافية، حيثما أمكن وحيثما تكون كافية، من خلال نظم الحماية الاجتماعية العالمية أو المساعدة على توسيع نطاقها. أيضاً، للحصول على الدروس الأساسية حول تنفيذ الدخل الأساسي الشامل في حالات الجائحة اذظروا <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/03/13/5-lessons-for-using-universal-basic-income-during-a-pandemic/>

<https://treasury.gov.au/sites/default/files/2020-03/Overview-Economic-Response-to-the-Coronavirus.pdf> 48

<https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2018/06/15-1.pdf> 49

50 وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يتطلب سد الفجوة العالمية في تمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية 527.1 مليار دولار إضافية سنوياً.  
[https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---soc\\_sec/documents/publication/wcms\\_729111.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_729111.pdf)

[http://www.lse.ac.uk/GranthamInstitute/wp-content/uploads/2017/05/ClimateImpactQuantEasing\\_Matikainen-et-al-1.pdf](http://www.lse.ac.uk/GranthamInstitute/wp-content/uploads/2017/05/ClimateImpactQuantEasing_Matikainen-et-al-1.pdf) 51

<https://www.social-protection.org/gimi/qess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceld=53192> and  
<https://www.project-syndicate.org/onpoint/the-insanity-of-austerity-by-isabel-ortiz-and-matthew-cummins-2019-10?barrier=accesspaylog>

<https://www.oxfam.org/en/research/time-care> 53

[https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/why-gender-matters-impact-and-recovery-covid-19?fbclid=IwAR2QkZFgsdMPiTGu44GBaKrAWOZJckJug1v3gBmaSOXlg3N\\_MZUVAs8eHxo](https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/why-gender-matters-impact-and-recovery-covid-19?fbclid=IwAR2QkZFgsdMPiTGu44GBaKrAWOZJckJug1v3gBmaSOXlg3N_MZUVAs8eHxo) 54

[https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/qds\\_tdr2019\\_update\\_coronavirus.pdf](https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/qds_tdr2019_update_coronavirus.pdf) 55

<https://www.cadtm.org/Poor-countries-cut-public-spending-debt-payments-trebled> 56

<http://www.ipsnews.net/2019/11/austerity-developing-countries-bad-news-avoidable/> 57  
[https://eurodad.org/covid19\\_debt1](https://eurodad.org/covid19_debt1) 58

59 تبلغ خدمة الدين 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الصحي ..1.7%  
<https://eurodad.org/files/pdf/5e6a690a4fb3f.pdf> ..1.7%

<https://gadnetwork.org/gadn-resources/2018/8/realising-womens-rights-the-role-of-public-debt-in-africa> 60

61 وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي لاحصاءات الدين، في <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids> بحلول نهاية عام 2018 (أحدث البيانات المتاحة) كان من المفترض يشكل جماعي أن تتفق البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 378 مليار دولار على فوائد الدين الخارجية و مدفوعات أصل الدين في عام 2020. ولم يشمل ذلك مدفوعات رأس المال وفائدة لصندوق النقد الدولي، أو مدفوعات أصل الدين والفوائد على القروض المقدمة في عامي 2019 و2020. وبالنظر إلى ذلك، من الإنفاق افتراض أن مدفوعات الدين الخارجية من جانب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2020 من المفترض أن لا تقل عن 400 مليار دولار

<https://www.aa.com.tr/en/africa/covid-19-ethiopia-premier-seeks-debt-relief-for-africa/1777564> 62

<sup>63</sup> The Paris Club has 22 permanent members, mainly OECD countries, as well as Brazil, Russia and South Africa.

<http://policydialogue.org/files/publications/papers/Austerity-the-New-Normal-Ortiz-Cummins-6-Oct-2019.pdf> 64

<https://jubileedebt.org.uk/blog/sierra-leone-president-appeals-for-help-over-debt-burden> and  
<https://jubileedebt.org.uk/blog/sierra-leone-debt-payments-from-imf-ebola-loans-contribute-to-big-cuts-in-public-spending>

<http://www.ipsnews.net/2020/03/fighting-coronavirus-time-invest-universal-public-health/> 66  
[https://eurodad.org/covid19\\_debt1](https://eurodad.org/covid19_debt1) 67

<https://eurodad.org/files/pdf/5e6a690a4fb3f.pdf>. Debt servicing is 18.7% of GDP, health spending 1.7%. 68

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency> 69

<https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-sdr> 70

- 71 الدولار الأمريكي واليورو والرنمينبي الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. تم إنشاء حقوق السحب الخاصة في عام 1969 تكملة لاحتياطيات البلدان الأعضاء.  
<https://www.imf.org/external/np/exr/cs/news/2009/cso79.htm> 72
- 73 <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/23/pr2098-imf-managing-director-statement-following-a-g20-ministerial-call-on-the-coronavirus-emergency>
- 74 <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2315>
- 75 <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/03/26/imf-special-drawing-rights-a-key-tool-for-attacking-a-covid-19-financial-fallout-in-developing-countries/>
- 76 <https://asadnaveed.com/sierra-leone-has-only-one-ventilator-to-treat-coronavirus-patients/>
- 77 [https://www.who.int/healthinfo/universal\\_health\\_coverage/report/2019/en/](https://www.who.int/healthinfo/universal_health_coverage/report/2019/en/)
- 78 لوجة معلومات واحدة (باستخدام بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي):  
<https://public.tableau.com/profile/one.campaign#/vizhome/ONEsAidDashboard/ODADashboardpublic>
- 79 <https://www.ifpri.org/blog/global-report-food-crises-113-million-people-53-countries-experienced-acute-hunger-2018>
- 80 مبادرات التنمية. (2020). صحيفة الواقع: الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية (المساعدات) في عام 2018  
<https://devinit.org/publications/final-oda-data-2018/>
- 81 منظمة أوكسفام. (2015). لكي لا يتكرر الأمر مرة أخرى: بناء أنظمة صحية على قدر التحمل والتعلم من أزمة الإيبولا.  
<https://www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/never-again-building-resilient-health-systems-and-learning-from-the-ebola-crisis/>
- 82 تقدر منظمة الصحة العالمية أن نصف سكان العالم البالغ عددهم 7.6 مليار نسمة يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. (2017). رصد التغطية الصحية الشاملة: تقرير الرصد العالمي لعام 2017.  
<https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/259817/9789241513555-eng.pdf?sequence=1>
- 83 <https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf>
- 84 أي 500 مليون دولار للعمليات الدولية لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، و 350 مليون دولار للمفوضية السامية للأمم المتحدة للجنيين والصليب الأحمر، و 258 مليون دولار للتنمية الشاملة و المساعدة الإنسانية. وهو يستند إلى الأaron المتعلقة بتجديد موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.  
<https://www.appropriations.senate.gov/imo/media/doc/032520%20Title-By-Title%20Summary%20FINAL.pdf>
- 85 <https://www.taxjustice.net/2020/03/24/tax-justice-and-the-coronavirus/>
- 86 <https://www.investopedia.com/terms/e/excess-profits-tax.asp>
- 87 <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-12-20/france-sharpens-offensive-against-suvs-by-raising-penalties>
- 88 <https://www.robinhoodtax.org.uk/how-it-works>
- 89 <https://quaderno.io/blog/digital-taxes-around-world-know-new-tax-rules/>

# منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 20 منظمة مترابطة ضمن شبكة واحدة في أكثر من 90 دولة، وهي جزء من حركة عالمية من أجل التغيير ولبناء مستقبل خالٍ من ظلم الفقر. يرجى مراسلة أيٍ من مكاتب منظمة أوكسفام للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة موقعنا على العنوان [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).

أوكسفام الهند ([www.oxfamindia.org](http://www.oxfamindia.org))  
أوكسفام إنترمون، إسبانيا ([www.oxfamintermon.org](http://www.oxfamintermon.org))  
أوكسفام أيرلندا ([www.oxfamireland.org](http://www.oxfamireland.org))  
أوكسفام إيطاليا ([www.oxfamitalia.org](http://www.oxfamitalia.org))  
أوكسفام المكسيك ([www.oxfammexico.org](http://www.oxfammexico.org))  
أوكسفام نيوزيلندا ([www.oxfam.org.nz](http://www.oxfam.org.nz))  
أوكسفام توقيب، هولندا ([www.oxfamnovib.nl](http://www.oxfamnovib.nl))  
أوكسفام كيبك ([www.oxfam.qc.ca](http://www.oxfam.qc.ca))  
أوكسفام جنوب أفريقيا ([www.oxfam.org.za](http://www.oxfam.org.za))  
(<https://www.kedv.org.tr/>) (KEDV) ترکیا

أوكسفام أمريكا ([www.oxfamamerica.org](http://www.oxfamamerica.org))  
أوكسفام أستراليا ([www.oxfam.org.au](http://www.oxfam.org.au))  
أوكسفام في بلجيكا ([www.oxfamsol.be](http://www.oxfamsol.be))  
أوكسفام برازيل ([www.oxfam.org.br](http://www.oxfam.org.br))  
أوكسفام كندا ([www.oxfam.ca](http://www.oxfam.ca))  
أوكسفام فرنسا ([www.oxfamfrance.org](http://www.oxfamfrance.org))  
أوكسفام ألمانيا ([www.oxfam.de](http://www.oxfam.de))  
أوكسفام بريطانيا ([www.oxfam.org.uk](http://www.oxfam.org.uk))  
أوكسفام هونغ كونغ ([www.oxfam.org.hk](http://www.oxfam.org.hk))  
أوكسفام الدنمارك (<http://oxfamibis.dk/>)



**OXFAM**

[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)